

من يهدد مفوضية الانتخابات في ليبيا

حملة إخوانية للتشكيك في نزاهة المفوضية استعدادا لتكرار سيناريو 2014



الإخوان أكبر خطر يهدد انتخابات ليبيا

معارضة كبيرة، خاصة إذا نجح سيف الإسلام القذافي أو القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر.

تحذير من الفوضى

حذر عضو مجلس النواب الليبي سعيد مغيب من عودة التفجيرات والعمليات الإرهابية خلال المرحلة المقبلة، وقال إن رئيس مجلس الدولة خالد المشري كشف نوايا جماعة الإخوان الإرهابية، موضحاً أنهم يرفضون أي شخصية مناهضة لهم في الانتخابات الرئاسية.



عماد السايح

تاريخ الانتخابات أزعم
الكثيرين لأنه يمس مقادهم ومستقبلهم السياسي.

وأوضح مغيب أن جماعة الإخوان، التي جلبت التدخل الخارجي إلى ليبيا، سترفض أي شخصية لا تنتمي لتيارها الغلامي خلال الانتخابات وستحاول تأجيلها، لافتاً إلى أنه لا خيار سوى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وقال إن جماعة الإخوان وحلفاءها يمكن أن يدفعوا ليبيا إلى المربع الأول بالعودة إلى مستنقع الفوضى، مثلما حدث عقب انتخابات برلمان جديد في 2014، مضيفاً أن "الرأي العام الليبي يرفض بكل شدة تيار الإخوان، وأي وجود لهم في السلطة خلال الفترة المقبلة".

وسعى تيار الإسلام السياسي من خلال مجلس الدولة الاستشاري إلى الإطاحة برئيس مفوضية الانتخابات ضمن صفقة حاول عقدها مع مجلس النواب لترميم الاتفاق المعلق بالتعيينات الأساسية في المناصب السيادية، وهو ما رفضته الدول الكبرى التي اعتبرت أن أي تغيير على رأس المفوضية سيؤدي إلى إرباك عليها في هذه المرحلة الحساسة قبل موعد الاستحقاق الانتخابي.

ويحظى الرئيس الحالي المفوضية الحوار السياسي عماد السايح بدعم كبير من بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بالإضافة إلى أغلب الفاعلين السياسيين في الداخل الليبي، ويتعرض بالمقابل إلى محاولات لاستبعاده من منصبه من قبل جماعة الإخوان وبعض الأطراف المرتبطة بها، ومنها مجلس الدولة الاستشاري، الذي قال أحد أعضائه المشاركين في ملتقى الحوار السياسي وهو عبدالقادر حويلى إن "إجراء تغيير في رئاسة مفوضية الانتخابات لن يؤثر على سير العملية الانتخابية".

ويرى أغلب المراقبين أن حرب الإخوان وحلفائهم على مفوضية الانتخابات تمثل تهديداً واضحاً للعملية السياسية ولبنود خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار وعلى رأسها الانتخابات، فتيار الإسلام السياسي الذي يعاني من عزلة شعبية واضحة لن يقبل أن يمتدح بهزيمة منكرة، وهو كتنظيم عقائدي يخشى صعود قوى مناوئة لمشروعه سواء كانت داعمة للجيش أو للنظام السابق أو للتيار الليبرالي، ويرفض التنازل عن الامتيازات التي حققها في معركة التمكين، وكذلك التخلي عن المكاسب التي حققها لحلفاؤها الإقليميون وأساساً تركيا في داخل ليبيا، وبالتالي فإن بث الفوضى والعودة إلى الحرب والتقسيم ستكون أفضل له من الفشل والخسارة.

المهام ومهام المفوضية إلى طرف سياسي يسيرها وفق رؤيته الخاصة أو التي أملت عليه، يقود البلاد إلى انقسام فضلاً عما هي عليه.

وتشارك في الحملة أيضاً الذباب الإلكتروني لجماعة الإخوان في العمل على استهداف المفوضية عبر شبكة الأخبار والتسجيلات وترويجها على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي لتلقفها أبواق الجماعة في الداخل والخارج بهدف تشكيك رأي عام مشكك في نزاهة المفوضية، واستخدام هذا الأمر لاحقاً في الضغط من أجل الإطاحة بهيئتها التنفيذية أو على الأقل التشكيك في نتائج الانتخابات وتوفير مزايم لتبرير الانقلاب عليها كما حدث بعد انتخابات البرلمان في العام 2014.

وشهد ذلك العام تحرك الميليشيات المسلحة في المنطقة الغربية للسيطرة على العاصمة طرابلس وجميع مؤسسات الدولة، وذلك ضمن ما سمي بعملية "فجر ليبيا"، التي نتج عنها تدخل دولي لإعادة تدوير الإخوان من خلال اتفاق الصخيرات المبرم في ديسمبر 2015، والذي كان من نتائجه الانقسام السياسي والاجتماعي والأمني والعسكري بين شرق ليبيا وغربها.

شيطنة المناوئين

في يونيو الماضي هدد القيادي الإخواني خالد المشري باستخدام السلاح من قبل تياره لرفض نتيجة الانتخابات حال فشل مرشحهم، وقال حينها "بكل صراحة ودون أي مواربة أو تردد، فإني ومن معي سنمنع حدوث ذلك بالقوة، ذلك أن اللعبة الديمقراطية لا تسمح بوجود مجرمين"، وفق تقديره في إشارة إلى الكيان الوطني المناوئ لقوى الإسلام السياسي والميليشيات المسلحة.

وقال المشري إن ليبيا ستنتج إلى الانقسام بعد رفض النتائج، وهو أمر مطروح، وأوضح في تصريحاته "نحن نعتقد أن إجراء الانتخابات الرئاسية بصلاحيات واسعة ستؤدي إلى عدم القبول بالنتائج، وقد تؤدي إلى انقسام البلد، يعني لو افترضنا أنه بشكل ما ترشح حفتر لهذه الانتخابات، وفاز فيها، فلا يمكن لتيار الثورة الرئاسية وسيقول إن دولا وقعت وراءه من أجل تزوير الانتخابات".

واعتبر أنه "لا يمكن أن يكون له (حفتر) أي دور سياسي ولو أدى هذا الأمر إلى منعه بالقوة، وبالتالي نحن نخشى أنه في حالة وجود انتخابات رئاسية وعدم القبول بالنتائج أننا سنذهب إلى الأسوأ وهو التقسيم" وفق زعمه.

على الرغم من الرفض الشعبي الكبير الذي يواجههم، يحاول إخوان ليبيا السيطرة على المشهد السياسي عبر شيطنة الأطراف السياسية الفاعلة، ويرون أن فشلهم في الانتخابات قد يهني وجودهم علم ويقطع عليهم طريق التغلغل في مؤسسات الدولة، خاصة المالية والاقتصادية، كما يتكشف حقيقة حجمهم أمام المجتمع الدولي الذي يسعون لإقناعه بأنهم القوة الأكثر تأثيراً في البلاد.

ويقول الرئيس السابق لمجلس الدولة عبدالرحمن السويحي إن "انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب قد يخلق دكتاتورا جديداً"، وأنه في حال الذهاب إلى انتخابات مباشرة ستلقى النتيجة

الكثيرين لأنه يمس مقادهم ومستقبلهم السياسي.

ووصلت الحملة التي تستهدف السايح حد التشكيك في جسيته الليبية، وقال المحلل السياسي المحسوب على جماعة الإخوان محمد الهنغاري "الاسم عماد الشاذلي السايح، اعتقد أن الاسم يدل على أن أصله غير ليبي متحصل على الجنسية الليبية بأوراق مزورة"، في محاولة للادعاء بأن السايح من أصول تونسية، كون اسم الشاذلي غير متداول في ليبيا عكس تونس التي ينتشر فيها نسبة إلى منطقة تدعى شاذلة كانت معروفة بالقرب من العاصمة وإليها ينسب القطب الصوفي أبو الحسن الشاذلي.

أما المحلل السياسي علي قنوت الإخوان والمقيم في تركيا فحرج ردود وقال في تغريدة على تويتر "للاسف عماد السايح، صار مسيراً من الاستخبارات الفرنسية عن طريق سفيرتهم في ليبيا"، مدعياً أن "عماد السايح بعد زواجه منتملاً لعقيلة صالح، ظهرت عليه بوادر الخيانة وبيع أصوات المنطقة الغربية، حيث صار يكذب على المعايير الدولية عندما لا يساوي بين البشر؛ بينما يساوي بين البشر والأرض والحجر هذا الرجل لو ترك يعربد في المفوضية، سوف يؤسس لظلم طبقي وضياح حقوق العاصمة وغرب ليبيا".

ولم تتوقف الحملة ضد السايح عند هذا الحد، فقد ادعى عضو مجلس الدولة الإخواني عبدالرحمن الشاطر أنه "إذا كان هناك من يسعى لتعطيل الانتخابات بدرابة وعن عمد فهو رئيس المفوضية العليا للانتخابات فقد تجاوز

سوريا رهينة لأسوأ قضايا المساعدات الإنسانية في العالم



الكسندر أنجلو

السياسة الدولية أكبر
من احتياجات الشعب السوري

موضوعياً" يحد "شفافية" العمليات والتقدم المحرز في "الوصول عبر الخطوط"، مما يعني تطوير آلية لإرسال المساعدات داخل سوريا عبر خطوط النزاع، من أجل العمليات الإنسانية.

ويقول أنجلو إن اللغة المتعلقة بالأسلحة الممتدة الأخيرة غامضة، وسلط طرفها النقاش الضوء على الروايات المتضاربة حول الطول الحقيقي للتوريد. ومن الناحية الواقعية، يمكن لموسكو أن تحاول استخدام حق النقض (الفيتو) مرة أخرى في غضون ستة أشهر، على الرغم من أن ذلك غير مضمون ويمكن أن يقع خارج لغة القرار، مما يؤدي إلى نقاش جدي في المستقبل.

وبغض النظر عن ذلك، يضمن التجديد استمرار عملية المساعدات الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة من تركيا، مما يحرم الرئيس السوري بشار الأسد من تحقيق نصر على الجبهة الإنسانية كان سيسمح له بتحويل المساعدات عبر دمشق، وهو ما ثبت بالفعل أنه آلية غير فعالة وغير واقعية ستضطر فقط بوصول المساعدات الإنسانية للملايين من السوريين في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة.

حول تنفيذها للعملية الانتخابية المزمع إجراؤها في 24 من ديسمبر 2021. وفي بيان سابق الأسبوع الماضي، حذرت المفوضية العليا للانتخابات مما تتعرض إليه "من حملات مغرضة للنيل من سمعتها، وعرقلة جهودها الرامية لنشر ثقافة الديمقراطية"، وذلك في إشارة إلى الحملة المنهجية التي يقودها تيار الإسلام السياسي عبر محاولات التشكيك في نزاهتها واستقلاليتها وحيداً ورئيساً عماد السايح.

ويشير مراقبون إلى أن حرباً حقيقية تدور في سياق التسجيل الانتخابي، وهو غير منفصل عن معركة أخرى متعلقة بمفوضية الانتخابات التي يناصبها الإسلاميون العداء، ويحاولون التشكيك في صدقيتها ونزاهتها بهدف إيجاد مبررات للتشكيك لاحقاً في مجريات العملية الانتخابية وما سيصدر عنها من نتائج الاستحقاق الانتخابي.

وكان رئيس مجلس الدولة الاستشاري والقيادي الإخواني خالد المشري شكك في حيادية رئيس المفوضية العليا للانتخابات عماد السايح، قائلاً إن عدم إجراء الاستفتاء على المسودة "يضع علامات استفهام حول حياديته". كما أطلق تيار الإسلام السياسي حملة معادية للمفوضية ورئيسها بهدف التشكيك في نتائج الانتخابات قبل تنظيها لتبرير قتله في حال حصولها.

وخاض المشري معركة كسر عظام مع رئيس المفوضية منها إياه بالتدليس، والعمل على قطع الطريق أمام تنظيم الاستفتاء على الدستور أولاً، فيما رد السايح أن مجلس الدولة الذي يستتبع الآن في طلب إجراء الاستفتاء أولاً وإجراء الانتخابات بالتصويت غير المباشر هو ذاته من رفض إجراء الاستفتاء على الدستور في عام 2018 عندما طلب مجلس النواب ذلك.

وأضاف السايح أن المجلس ذاته يطالب اليوم بضرورة الاستفتاء على الدستور بالقانون رقم 6 نفسه، الذي اعترض على نصوصه في عام 2018، كما أن حكومة الوفاق المنتهية ولايتها رفضت أيضاً تمويل الاستفتاء وقتها.

وقال إن "السراج قال له بالنص: أنا لن أؤمل عملية نتيحتها خاسرة"، وأشار إلى توقف العمل على عملية الاستفتاء آنذاك بسبب موقف المجلس الأعلى للدولة والوفاق. وأوضح أنه بعد ثلاثة سنوات وحرب كادت تؤدي إلى انقسام ليبيا، ففاجأ بأن المجلس الأعلى للدولة يطالب بإجراء الاستفتاء بذات القانون وذات النصوص.

وأكد رئيس مفوضية الانتخابات أن تاريخ الـ 24 من ديسمبر موعد إجراء الانتخابات قد أزعم

تواجه المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا العديد من التحديات على صعيد التسجيل الانتخابي وسط حملة واسعة يقودها الإخوان ضدتها للتشكيك في نزاهتها بهدف إيجاد مبررات لاحقة حول مجريات العملية الانتخابية وما ستفرزه من نتائج قد تزيحهم عن المشهد السياسي.

في الدولة بموجب الإعلان الدستوري الصادر في الثالث من أغسطس عام 2011 وتعديلاته، وأن ما تقوم به من عمليات وما تمارسه من أنشطة وما تقدمه من استشارات يأتي في إطار اختصاصاتها ومسؤولياتها التي نظمها قانون إنشائها.

حملة إخوانية

تقول المفوضية العليا للانتخابات في ليبيا إنها رصدت الأحد الماضي تسجيلات صوتية وكتابات مجهولة المصدر تتحدث عن وقائع منسوبة إليها وهي لا تمت بصلة لإجراءات عملها، وتزعم تسجيل خروقات في منظومة التسجيل، حيث عند الرجوع إلى تلك التسجيلات والتحقق من حقيقة مصدرها، تبين أنها مفبركة ومزورة.

ودعت المفوضية المواطنين المؤهلين للتسجيل إلى عدم الالتفات إلى الحملات المغرضة التي تستهدف إحباط إرادة المواطن الليبي، من خلال بث ونشر الإشاعات وتلفيق المعلومات المضللة

ويوضح رئيس المفوضية عماد السايح أن المفوضية "تسير نحو التاريخ الذي يتطلع إليه كل الليبيين الإحراز في الـ 24 من ديسمبر" بعد إعلانه انطلاق عملية تحديث سجل الناخبين.

وتعهد السايح بتنفيذ العملية الانتخابية رغم الظروف التي تحيط بها، قائلاً "تلقينا إشارات إيجابية ودعمًا شعبياً يعكس تمسك الشعب الليبي بالانتخابات"، ومشيراً في الوقت نفسه إلى أن عملية تحديث قائمة الناخبين ستستمر 30 يوماً نظراً لعدم تحديثها في العام 2017.

ولم تتوان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا عن الإعراب عن أسفها لما تتعرض له من حملات وصفقتها بالمغرضة. وقالت إن ذلك الهدف بات واضحاً لجميع الليبيين وهو النيل من سمعتها وعرقلة جهودها الرامية لنشر ثقافة الديمقراطية، ما قد يضعها في مخاطر تناظر العمل الإرهابي الذي حدث في الثاني من مايو عام 2018.

وحذرت المفوضية من محاولات استهدافها مؤكدة أنها السلطة الانتخابية السيادية

سوريا رهينة لأسوأ قضايا المساعدات الإنسانية في العالم

دعشق - لم يتوان أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن التحذير من أن "الوضع اليوم أسوأ من أي وقت مضى منذ بدء الصراع" في سوريا وسط تفاقم الأزمة الاقتصادية وانسداد أفق الحل السياسي منذ اندلاع النزاع عام 2011.

ويشير نظام الرئيس السوري بشار الأسد، الذي فاز بولاية رئاسية رابعة، على معظم المناطق بعد استعادتها بفضل التدخل الروسي ودعم نظامه في مجلس الأمن الدولي وغيره من المحافل الدولية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن نحو 13.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، كما أن 12.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي.



وضع مأساوي

وفتح قرار مجلس الأمن الدولي الأخير بشأن التمديد لسنة أشهر آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود التساؤلات بشأن توفير المساعدات لباقي المناطق السورية.

ويقول الكسندر أنجلو، وهو محلل فرنسي للسياسة الخارجية يركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن سوريا ستظل واحدة من أسوأ قضايا إيصال المساعدات الإنسانية في العالم في المستقبل المنظور، وذلك لأن السياسة الدولية والإقليمية في هذا الشأن تفوق المصالح والاحتياجات الأساسية للشعب السوري.

وبدلاً من ذلك، وبعد اجتماعات سفراء الدول لدى الأمم المتحدة، صوت مجلس الأمن بالإجماع على تجديد آلية المساعدات عبر الحدود عند معبر باب الهوى الحدودي بين سوريا وتركيا في 9 يوليو لمدة ستة أشهر بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2585 والأهم من ذلك، أن المعبر سيكون مفتوحاً لمدة ستة أشهر إضافية بعد إصدار الأمين العام "تقريراً